مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر
المعهد العالي للغات المطبقة بالمكنين، جامعة المنستير، تونس

المدينة في العالم العربي
الواقع والتطلعات

أعمال الجامعة الصيفية السادسة لمركز فاعلون بالشراكة مع جامعة المنستير

من 21 إلى 25 أوت 2019 بالمنستير بتونس

تحت إشراف
مبروك بوطقوقة

الجزء الثاني

دار الكلمات للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر
2020

مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية
المعهد العالي للغات المطبقة بالمكنين، جامعة المنستير، تونس

المدينة في العالم العربي: الواقع والتطلعات

إشراف: د. مبروك بوطقوقة، رئيس الجامعة الصيفية

تنسيق: د. إبراهيم بن عرفة، رئيس اللجنة التنظيمية

تصميم الغلاف: د. مبروك بوطقوقة

الرقم الدولي الموحد للكتاب:

ردمك ISBN: 2- 91- 695-9931 - 978

الايداع القانوني: السداسي الثاني 2020

دار الكلمات للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر

جميع الحقوق محفوظة لمركز فاعلون 2020.

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات مركز فاعلون

الرئاسة الشرفية للملتقى: د. الهادي بلحاج صالح، رئيس جامعة المنستير

أ. يمين رحايل، المشرف العام لمركز فاعلون

رئيس الملتقى: د. مبروك بوطقوقة، مركز فاعلون، الجزائر

نائب رئيس الملتقى: د. محمد سعد برغل، المعهد العالي للغات المطبقة بالمكنين، جامعة المنستير، تونس

رئيس اللجنة العلمية: أ. د عبد القادر لقجع، جامعة وهران 2، الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

د. عبد الرحيم لحرش	تونس	د. أمل راجح	اليمن
د. أحمد فؤاد المغازي	مصر	د. أحمد الخطابي	المغرب
د. مطلاوي محمد عبد العزيز	فرنسا	د. محسن الندوي	المغرب
د. كانون جمال	الجزائر	د. زهير اليحيري	المغرب
د.مبروك بوطقوقة	الجزائر	د. ليلى ميسوم	الجزائر
د. علي عبد الراضي عبد الرحمان	مصر	د. أرزازي محمد	الجزائر
د. صوفي عبد الوهاب	الجزائر	د. دنيا باقل	الجزائر
د. شهاب اليحياوي	تونس	د. الشيخ لكحل	الجزائر
د. سمية محمد الصالح برهومي	الجزائر	د. سميرة منصوري	الجزائر
د. بشيرة عالية	الجزائر	د. المنجي الأسود	تونس
د. دنيا لحمر	الجزائر	د. إبراهيم بن عرفة	الجزائر
د. ساعد هماش	الجزائر	د. فتيحة بن فرحات	الجزائر

د. عبد القادر قدوري	الجزائر	د. زهية دياب	الجزائر
د. وردية راشدي	الجزائر	د. رقية محمودي	الجزائر
د. ربيعة ملال	الجزائر	د. ريم فتيحة قدوري	الجزائر
د. زينة جدعون	الجزائر	د. فيصل الوافي	الجزائر
د. رابح بن يحي	الجزائر	د. الزهرة الأسود	الجزائر
د. وهيبة عيساوة	الجزائر	د. محسن الندوي	المغرب
د. زينة بورويسة	الجزائر	د. نبيل ونوغي	الجزائر
د. زين الدين باشي	الجزائر	د. علي عليوة	الجزائر
د. نجاة وسيلة بلغنامي	الجزائر	د. دليلة مهيري	الجزائر
د. رشيد هادف	الجزائر	د. لكحل لعجال	الجزائر
د. عمار مبروكي	الجزائر	د. عبد الكريم بحوصي	الجزائر
يمين رحايل	الجزائر	يدر بن عبد الله	الجزائر

المحتويات

للضرورة الفنية تم ترتيب المقالات ترتيبا أبجديا حسب اسم كاتب المقال

كلمة رئيس الملتقى: أي مدينة عربية نريد؟	مبروك بوطقوقة	7
ديباجة الملتقى باللغة العربية	عبد القادر لقجع	8
ديباجة الملتقى باللغة الفرنسية	عبد القادر لقجع	10
مؤشرات قياس النمو والتنمية الحضرية في المدينة الجزائرية	عبد الله عياشي	14
ترييف المدينة: الصراع الثقافي بين الريف و المدينة	عذراء مختاري	27
النفايات الحضرية وانعكاساتها على الصحة العمومية في المدن الجزائرية	عمار مبروكي	33
العمارة الصحراوية: دراسة حالة قصر ورقلة	فاطمة حمدي	48
المدينة الاسلامية في ضوء القراءات الأنثربولوجية المعاصرة	فتيحة سالم	59
مسألة التخطيط الحضري: بين سلطة القرار وانعكاسية المخاطر الحضرية	فتيحة طويل	68
دور المدن في تحقيق التنمية المستدامة	فطيمة سايح	81
خصائص المدن الذكية وتأثيرها في المجال التربوي والتعليمي	كريمة كورات	94
الرصيف والصراع على الفضاء العام في المدينة الجزائرية	مبروك بوطقوقة	102
الضوابط القانونية للميزة التنافسية وأثرها في إدارة مؤسسات النقل داخل المدن	محمد العنتري	114
استراتيجية الادارة الحضرية للمدن الصحية في التشريع الدولي والجزائري	محمد أمين صحبي	131
مشكلة الإسكان الحضري وعلاقتها بالتغير الاجتماعي والثقافي داخل المدينة	مريم حجلة	148
الأبعاد الثقافية والسوسيولوجية لحضور المدينة وتجلياتها في الإنتاج الدرامي الجزائري	منال فناي	161
التكنولوجيا الرقمية و التحول نحو المدن الذكية	منية قوابسي	174
تحول فضاء السرد الروائي من الريف إلى المدينة	نجيبة شطاح	188
آليات الترويج للتراث الثقافي والسياحي ودورها في تحسين صورة المدينة الجزائرية	نور الدين مبني	194
الحديقة في العمارة الاسلامية بين الجمالية والوظيفية والرمزية	هدى قاسمي	202
المدينة والمسألة الاجتماعية، مقاربة سوسيولوجية لظاهرة الفقر الحضري بالمغرب	زهير البحيري	208
Le rôle de la ville dans l'apprentissage du français en Algérie	Hichem Zouaoui	228

الرصيف والصراع على الفضاء العام في المدينة الجزائرية

الدولة وباعة الرصيف في مدينة تبسة أنموذجا

مبروك بوطقوقة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر

مقدمة

يعتبر الرصيف أساسا مكان عبور، لكنه في الوقت نفسه يشكل منطقة تلاقي وصراع بين مختلف الأطراف المساهمة في تشكيل الفضاء العام والتأثير فيه، فهو من جهة المكان الذي تتمظهر فيه سلطة الدولة في السيطرة على الفضاء العام بشكل واضح وجلي، إذ تسعى لتنظيم استخدامه من خلال القوانين والممنوعات والاكراهات، ومن خلال دوريات الشرطة وقوانين المرور ولافتات البلدية، ومن جهة أخرى هو المكان الذي تلتقي فيه كل الفئات الاجتماعية التي تسعى لإعادة انتاجه مكانيا وزمانيا بما يخدم مصالحها وعلاقاتها وأدوارها، وهو ما يجعل منه –الرصيف- حلبة يتصارع فيها مختلف الفاعلون من أجل الانفراد بالسيادة والسيطرة على الفضاء العام.

يستمد الرصيف أهميته في المدينة من القدرة على تحويله إلى مصدر للدخل، خاصة لدى الطبقات المهمشة مثل الباعة الرصيف وأطفال الشوارع والعاطلين عن العمل، الذين يجدون فيه المكان المفضل للالتقاء وكسب لقمة العيش من خلال تبني استراتيجية "الزحف الهادئ " حسب تعبير السوسيولوجي الايراني "آسف بيات"[1]، وهي استراتيجية يسعى من خلالها هؤلاء الباعة بشكل فردي ومتفرق إلى سد حاجياتهم من خلال السيطرة على الفضاء العام (وهو هنا الرصيف) من أجل البقاء أو تحسين حياتهم عن طريق كسب مواقع جديدة بطريقة تدريجية وهادئة لا تثير الانتباه ولا ردة الفعل القوية من الدولة، ويقومون باستغلال هذا الرصيف في نشاطات مدرة للثروة كتحويله لسوق لبيع السلع الاستهلاكية أو لمواقف للسيارات وغيرها من النشاطات غير الرسمية المربحة.

تبدي الدولة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والأوضاع الاجتماعية الهشة نوعا من المرونة مع هذه الأنشطة شرط أن تبقى محصورة ومحدودة، باعتبارها تساهم في مساعدة شرائح اجتماعية تخلت هي عنها، في حين يحاول الباعة أن يظهروا وكأن زحفهم محدود ومحتمل، من خلال التخفي والتراجع التكتيكي، لكن عندما يصل النمو التراكمي للباعة إلى النقطة الحرجة التي لا يمكن للدولة تحملها فإن الصدام يصبح أمرا لا مفر منه والصراع يصبح حتميا.

وهذا الصراع يأخذ مع الوقت أشكالا متعددة اجتماعية واقتصادية وطبقية وسياسية حسب السياقات العامة التي يندلع فيها، ففي أحيان كثيرة يبقى الصراع في الحيز المكاني والزماني المحدد له، وفي أحيانا أخرى يمتد الصراع ليأخذ أبعادا أكبر قليلا، ومن هنا سنسعى إلى دراسة حالة الباعة الجائلين الذين يستولون على الرصيف في مدينة جزائرية وهي مدينة تبسة، في محاولة لفهم أسس وأشكال الصراع على الرصيف بينهم وبين الدولة، والتعرف على استراتيجية "الزحف الهادئ" التي يستخدمها هؤلاء الباعة للسيطرة

على الرصيف، والتكتيكات التي يوظفونها في مواجهة أجهزة الدولة وطرق إدارتهم للصراع معها من جهة، ومن جهة أخرى سنرى كيف تقوم الدولة بالتعامل معهم وأساليبها للتحكم فيهم وحماية سيادتها على الرصيف, وكل ذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

إذا كان الصراع بين الدولة والباعة أمرا حتميا فما هو مصدره؟ وما هي أشكاله؟ وما هي أسبابه الظاهرة وأسسه الخفية؟ وكيف يتبدى هذا الصراع في الفضاء العام بحيث يكاد يختفي أحيانا ويظهر بشكل صادم أحيانا أخرى؟.

منهجية الدراسة وأطرها النظرية وفضاءاتها البحثية

اعتمدنا في منهجية هذه الدراسة على المدخل الأنثروبولوجي ممثلا في الملاحظة بالمعايشة واستخدام المقابلات والاعتماد على المخبرين وقمنا بالاستعانة ببعض الأصدقاء الذين توسطوا لنا لدى بعض الباعة وعرفونا عليهم وأوصوهم بنا وهكذا وثقنا عرى الروابط مع هؤلاء وقمنا باستخدامهم كمخبرين جمعنا منهم معلومات هامة، كما ساعدونا على التعرف على مجتمع الباعة باستخدام الملاحظة بالمعايشة من خلال التواجد في أحد الشوارع التي يتمركز فيها باعة الرصيف يوميا، كما قمنا بإجراء العديد من المقابلات مع البعض منهم وذلك بين شهري نوفمبر وديسمبر 2016.

تركزت محاور المقابلات حول معرفة الخلفية الاجتماعية للباعة مثل مستواهم الدراسي ووضعهم الأسري وأسباب ممارستهم لهذا العمل وعلاقتهم بغيرهم من الباعة الخ ...، ونشاطهم الاقتصادي كباعة مثل أسباب تخصصهم في بيع سلعة معينة ومصادر تمويلهم بالسلع وكيفيات تصريفهم لها الخ...، وأخيرا حول علاقتهم بالسلطات المحلية والشرطة طرق تعاملهم معها والاستراتيجيات التي يوظفونها لضمان بقائهم واستمراريتهم في هذا النشاط الخ...

أما فيما يتعلق بالإطار النظري للدراسة، فإننا وانطلاقا من عملنا الميداني قد نستطيع أن نصف بعض أشكال الصراع على الرصيف وأسبابه المباشرة، إلا أن البحث عن الأسس العميقة لهذا الصراع يتطلب منها اللجوء لمقاربة نظرية تستطيع أن تصمد وتتماسك أمام المعطيات الميدانية، وأن تقدم تفسيرات مقبولة لشرح الملاحظات التي تتم معاينتها في الواقع، ورغم تعدد المداخل النظرية فإننا وجدنا أن أفضل مدخل نستطيع من خلاله فهم أسس الصراع بين الدولة وباعة الرصيف هو مدخل "الزحف الهادئ" للسوسيولوجي الأمريكي من أصل إيراني "آصف بيات" والذي عرضه في كتابه الشهير "الحياة كسياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط"[2]، والذي ترجمه إلى العربية عالم الاجتماع المصري المعروف "أحمد زايد".

وبما أن الرصيف جزء من الفضاء العام، إن لم يكن الجزء الأكثر دينامية وحيوية، فقد وجدنا أنه من الضروري فهم إشكالية الفضاء العام في الجزائر، ومن فقد قمنا بمناقشة مفهوم المجال العام انطلاقا من المفهوم الذي أسس له الألماني يورغان هابرماس كما تعرضنا للانتقادات التي وجهت له، وحاولنا تتبع تطور الفضاء العام في الجزائر تاريخيا منذ الدولة العربية الإسلامية مرورا بالفترة الاستعمارية مع التركيز بصفة خاصة على فترة الدولة الوطنية، وكل هذا لأننا نعتقد أن دراسة كيفيات استخدام الفضاء العام وتحولات هذا

الاستخدام وأسبابه ستساعدنا دون شك في فهم التغيرات العميقة التي مست المجتمع من جهة، والصراع بين هذا المجتمع والدولة من جهة أخرى، وجزء من هذا الصراع هو لب هذه الدراسة.

أما الفضاء المكاني لهذه الدراسة فهو مدينة تبسة وهي مدينة جزائرية تقع في أقصى الشرق الجزائري على بعد 600 كلم عن العاصمة الجزائر، وهي مدينة قديمة جدا تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، ومرت عبرها عديد الحضارات التي تركت بصماتها واضحة على تكوينها المعماري، وهو ما تؤكده المباني الأثرية التي لا توال إلى اليوم صامدة في وجه الزمان، بداية من العهد الروماني منذ ما قبل التاريخ والذي يتبدى في قوس النصر "كركلا" الذي يشكل رمزا للمدينة، والمعبد الروماني "مينارف" الذي خصص لآلهة الحرب والحكمة، وكذلك المسرح الروماني والحمامات الرومانية وغيرها، بعدها استوطن البيزنطيون المدينة وسيجوها بسور ضخم لا يزال قائما إلى اليوم، وهناك الكنيسة البيزنطية الشهيرة باسم "البازيليك"، بعد البيزنطيين فتح العرب المدينة وشيدوا المدينة الإسلامية على أنقاض المدينة البيزنطية وتوسعوا خارج السور البيزنطي، لكنهم حافظوا على البنايات الرومانية والبيزنطية، لذلك لا توجد بها آثار إسلامية كثيرة باستثناء المسجد العتيق الذي يتوسط المدينة والذي يعود إلى العهد التركي، ومع دخول الاستعماري الفرنسي عرفت المدينة تغيرات مورفولوجية هامة حيث تم بناء الثكنة العسكرية وإنشاء "ساحة كارنو" لتصبح مركز المدينة الجديد الذي انتشرت على جوانبه البنايات الأوربية، ولم تتغير المدينة كثيرا منذ بدايات القرن العشرين، وحتى بعد الاستقلال لم تتغير المدينة القديمة وكل التوسعات العمرانية تمت خارج السور البيزنطي، وتم مؤخرا إغلاق المنطقة التي يقع داخل السور البيزنطي في وجه المركبات وتخصيصه حصرا للراجلين.

يعتبر مركز المدينة **centre-ville** مفهوما مركزيا في تفكيك الحراك الحضري إذ هي عادة ذاك المكان الذي يشكل نواة تكون المدينة وظهورها للوجود، ولكنه أيضا يشكل في مخيال السكان رمزا لأصالة المدينة وتاريخها ومظهرا لهويتها وتعبيرا عن فرادتها، إذ تعرف كل مدينة بمركزها الذي عايش كل الأحداث التي مرت عليها منذ نشأتها الأولى إلى يومنا هذا، ويتميز المركز بأنه محور النشاط الإداري والثقافي والتجاري، إذ توجد فيه أغلب الإدارات ويحوي أكثر المحلات، بل يمكن اعتبار المركز سوقا ضخما يشمل عددا كبير من المحلات التجارية التي تغطي كل أنواع الأنشطة التجارية والخدماتية، كما يعتبر المنطقة الأكثر ترددا للسكان إذ تتميز بنسبة عالية من التردد وهو ما يجعل منه المنطقة التجارية الأكثر نشاطا وربحية، ومن هنا يكون دائما مطمعا للباعة بكل أصنافهم بما فيهم الباعة غير الشرعيين الذي يقومون باحتلال الرصيف للتمكن من عرض بضاعتهم على المتسوقين والتمكن من بيعها بسرعة وسهولة.

لقرون عديدة بقيت المدينة القديمة مركزا للمدينة، ويشمل هذا المركز أغلب المنطقة الموجودة داخل السور البيزنطي والجهة الجنوبية المحاذية للسور بجانب سوق الخصر والفواكه، وتعتبر ساحة "كارنو" التي سميت بهذا الاسم نسبة لأحد الفرنسيين، الساحة الرئيسية للمدينة، وعنها تتفرع بقية الشوارع الرئيسية التي تسمى محليا "الزنق" ومفردها "زنقة"، وهي شوارع يسودها نوع من التقسيم الوظيفي، حيث يتخصص شارع في نوع معين من الخدمات أو السلع والبضائع، ومن أشهر هذه الشوارع نذكر.

- زنقة "المزابية" نسبة لسكان بني ميزاب الذين يمتلكون أغلب المباني فيها ويمارسون فيها تجارة بيع الألبسة والأقمشة على وجه الخصوص مع التركيز على ألبسة الأطفال والنساء، وتمتد من "ساحة كارنو" جنوبا إلى "باب سليمان" المقابل لسوق الخضر والفواكة.
- زنقة "سيدي سعيد" (نسبة لمسجد سيدي سعيد) وهي الشارع الرئيسي الذي يمتد من "ساحة كارنو" شرقا إلى غاية "باب كركلا" مرورا بالمسجد العتيق ومسجد سيدي سعيد.
- زنقة "راكس" (نسبة قاعة سينما قديمة كانت تحمل نفس الاسم) وتتخصص محلاتها في بيع الملابس الرجالية المستوردة خاصة الموجهة للشباب،
- زنقة "الشواية" (نسبة لباعة الشواء) التي تنتشر فيها المطاعم وتمتد بطريقة موازية لزنقة "المزابية" وتوصل إلى الجهة الجنوبية للسور.

أما المنطقة الجنوبية خارج السور فتعتبر جزءا لا يتجوأ من وسط المدينة لوجود ساحة كبيرة بجانب سوق الخضر والفواكة المغطاة والتي تعود للحقبة الاستعمارية بالإضافة إلى سوقين آخرين يتكونان من سلسلة من المحلات التجارية أحدهما غرب السوق متخصص في تجارة الأقمشة والألبسة والأحذية والآخر غربه متخصص في الإلكترونيات والأدوات الكهربائية.

وشهدت مؤخرا المنطقة الشرقية من السور، وتشمل شارع 11 ديسمبر ارتفاعا كبيرا في النشاط التجاري جعلها امتدا لوسط المدينة، وذلك نتيجة وجود "سوق النساء" وهو سوق متخصص في بيع الألبسة النسائية يشهد إقبالا كثيفا من طرف النساء لرخص أسعاره واحتوائه على مختلف أنواع السلع الخاصة بهن.

وهذه المناطق التي أشرنا إليها تشكل مركز المدينة النابض بالحياة والنشاط، وقد لاحظنا أن الباعة غير الشرعيين قد احتلوا الأرصفة في حميعها دون استثناء، لكن تبقى كثافة التواجد مختلفة من منطقة لأخرى نتيجة لأسباب عديدة سنوضحها لاحقا.

الفضاء العام بين الغرب والشرق

في بداية الستينات طرح المفكر الألماني يورغان هابرماس مفهوم الفضاء العام[3] باعتباره "مساحة مشتركة يشارك فيها الناس كأنداد في نقاش عقلاني طلبا للحقيقة والصالح العام"[4]، وقد تتبع هابرماس ظهورالفضاء العام لدى البورجوازية في أوروبا كمساحة مستقلة تناقش انشغالات المواطنين وتساهم في تبادل الأفكار وتسمح بقيام المناقشات حرة وندية، وانتشر المفهوم في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع الحضري والانثروبولوجيا الحضرية، وتم استخدامه لمقاربة الفضاءات العمومية المشتركة في المناطق الحضرية والمدينية باعتبارها المكان الذي تنسج فيه شبكات العلاقات الاجتماعية وتظهر فيه علاقات الهيمنة ويتفاعل فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين، كما تم تجسيد مفهوم الفضاء العام في شكل مادي ملموس ممثلا في الساحات العمومية والحدائق والأرصفة وغيرها من الأمامن المفتوحة التي يستخدمها المواطنون بطريقة مشتركة وغير مقيدة.

وقد تعرض المفهوم الهابرماسي للفضاء العام لانتقادات كثيرة أهمها تلك التي قدمها الإيطالي أرماندو سلفاتوري في كتابه "المجال العام، الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام"[5]، والتي انصبت على "تصور

هابرماس عن نشأة الفضاء العام في العصر الحديث في أوربا الغربية ونفيه وجود جذور تاريخية له قبل ذلك، وتجاهله النماذج غير الغربية للفضاء العام واقتصاره على الصورة الغربية الحديثة فقط، معتبرا المفهوم نتاجا خالصا لمنظومة الحداثة الغربية، ومن ثم نفيه علاقة المجال العام بالتراث سواء التراث الغربي ما قبل الحداثي أو التراث غير الغربي لحضارات ومجتمعات أخرى ساهم تطورها التاريخي المجتمعي والفكري في تطوير الفضاء العام ظاهرة ومفهوما"[6]، وقد أدت هذه الانتقادات بهابرماس نفسه إلى إجراء مراجعة للمفهوم بعد ثلاثين سنة تراجع فيها عن بعض القضايا.[7]

أما في عالمنا العربي فقد انقسم الباحثون بين رافض للمفهوم ومطالب بالاستفادة منه، حيث ذهب الرافضون إلى اعتبار الفضاء العام مفهوما غربيا خالصا، ونتاجا لسياقات سياسية وثقافية أوربية تاريخية مختلفة أشد الاختلاف عن تطور مجتمعاتنا العربية وبالتالي ولا يمكن بحال تطبيقه علها، في حين ذهب الآخرون إلى أن المجال العام وجد في مجتمعاتنا بشكل مختلف مما يحتم علينا الاستفادة من المفهوم نفسه بطريقة تراعي السياقات المحلية والاختلافات الثقافية.[8]

الدولة وتأميم الفضاء العام في الجزائر

تشكلت الدولة الحديثة في الغرب بعد انهيار النظام الإقطاعي القائم على ملكية الأراضي، وظهور النظام الرأسمالي للقائم على الصناعة والتجارة، إذ أدى هذا التغيير إلى إعادة تشكل الطبقات الاجتماعية فظهرت طبقة البورجوازيين كطبقة مضادة للطبقة للأرستقراطية الموالية للسلطة السياسية المتمثلة في الأرستقراطية الملكية، وتمكنت بعد صراع كبير من تغيير قواعد اللعبة السياسية بما فرضته من إصلاحات دستورية وسياسية، وقد أدت الحوارات الحرة التي كانت تجري في الفضاءات البورجوازية حول مختلف القضايا التي تهم المواطنين إلى إعطاء دفعة قوية لظهور المجال العام البورجوازي الذي "يتكون من تجمعات طوعية لمواطنين مستقلين يجمع بينهم هدف مشترك ألا وهو استغلال منطقهم في نقاش غير مقيد يدور بين أنداد"[9] باستقلالية تامة عن الدوائر السياسية وهو ما أدى فيما بعد إلى ظهور المجتمع المدني وتطوره ليصبح وسيلة للمشاركة في مناقشة القرارات السياسية ومراقبة السلطة التنفيذية.

أما في الدول العربية فقد لعبت التقلبات السياسية بما فيها الاستعمار بمختلف أشكاله دورا كابحا لظهور الدولة الحديثة وخاصة في الشمال الإفريقي، فقد تعاقبت على المنطقة الكثير من الممالك والدول، وتعرضت للكثير من الصراعات السياسية والقبلية، بالإضافة إلى التهديد الدائم القادم من جنوب أوروبا، وربما شكل الحكم العثماني نواة ظهور المؤسسات الحديثة رغم الطابع الإمبراطوري لنظامها السياسي المغلف بالشكل الديني (الخلافة).

أدى من دخول المستعمر الفرنسي للجزائر إلى إحداث صدمة هائلة للسكان الذين أحسوا لأول مرة بضرورة قيام دولة وطنية توحدهم ضد الوجود الاستعماري الذي يهدد وجودهم، ولعل النواة الأولى لتلك الدولة ظهرت مع الأمير عبد القادر الجزائري الذي قاد مقاومة شرسة ضد فرنسا لمدة 17 سنة واستطاع وضع

حجر الأساس لمفهوم الدولة الجزائرية الحديثة، لكن هذا المفهوم لم يأخذ شكله الحداثي إلا مع ظهور الحركة الوطنية في بدايات القرن العشرين.

ومع انطلاق ثورة التحرير سنة 1954 قامت كل الكيانات بالانضمام لجبهة التحرير الوطني وتخلت عن خلافاتها وتبنت خطابا جامعا اختزل كل الاختلافات الإيديولوجية والإثنية والدينية واللغوية لتوحيد كل القوى الوطنية لدحر المستعمر ونيل الاستقلال.

بعد الاستقلال قامت المجموعة التي استولت على السلطة باحتكار الفضاء العام بالاستيلاء على السلطة مسلحة بالشرعية الثورية وتم مصادرة الفضاء العام واستثماره لخدمة الإيديولوجيا السياسية.

لم تظهر الدولة الجزائرية الحديثة كنتيجة لتطور اجتماعي، اقتصادي، سياسي، بل كتكل مضاد للاستعمار، وكان من المفروض أن يتم الاعتراف بالاختلافات وهيكلتها بعد الاستقلال ، لكن التوجهات السياسية بعد الاستقلال صادرت هذا الحق في الاختلاف وتبنت توجها اشتراكيا أوكلت فيه ملكية وسائل الإنتاج للدولة وهو ما منع ظهور بورجوازية وطنية مستقلة عن السلطة الحاكمة، بل إن احتكار المنافع المترتبة عن الحكم أدى لاستخدام النفوذ لتكوين ثروات طائلة لصالح السياسيين والإداريين الذين يسيطرون على المواقع القيادية في البلاد، وبالتالي ظهرت طبقة بورجوازية محتكرة بالكامل من السلطة ورجالها، وبالتالي تدور في فلكها تدافع عن أطروحاتها وتستفيد منها في تعزيز مواقعها وتضخيم أموالها.

كانت السيطرة على الفضاء العام أمرا ضروريا لخدمة الإيديولوجيا السلطوية فتم الاستيلاء عليه ومصادرته وإعادة إنتاجه بطريقة تعمل على تشكيل الذاكرة الجمعية للشعب بحيث تخدم المشروع السلطوي باسم الشرعية الثورية وتحت مبررات الحفاظ على الوحدة الوطنية ومواجهة التهديدات الخارجية، وهكذا تم استخدام الفضاء العام كمسرح للنشاطات الحزبية والمنظمات الشعبية، وهي نشاطات كان يتم استثمارها في التعبئة السياسية والجماهيرية خاصة في المناسبات الوطنية والمواعيد الانتخابية.

بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد في التسعينات تم تحرير الفضاء العام وأصبح استخدامه متاحا لكل القوى فتم تحويله إلى ساحة صراع بين مختلف التيارات السياسية في البلاد وتحول إلى فضاء للحشد والتعبئة واستعراض القوة خاصة من الإسلاميين الذي سيطروا عليه واستخدموه كأداة ضغط ضد السلطة الحاكمة من خلال الاحتلال الدائم للرصيف بمظاهرات يومية لا تتوقف لتحقيق المطالب السياسية.

ومع الانفتاح السياسي قامت الدولة بإعادة هيكلة الاقتصاد وقامت بتخفيض قيمة الدينار لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية وتم غلق العديد من المصانع وخصخصة البعض الآخر، فوقع ملايين الجزائريين في دائرة انخفاض الدخل وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وظهر نمط جديد لاستخدام الفضاء العام وانتشر في كل المدن الجزائرية انتشار النار في الهشيم، وهو استخدام الأرصفة والساحات العامة لأغراض تجارية وبطريقة فوضوية وساهم تحرير التجارة الخارجية في تدفق السلع الرخيصة خاصة الصينية منها والتي وجدت في الرصيف المكان الأفضل لتتسلل إلى بيوت الجزائريين.

باعة الرصيف والزحف الهاديء

بين السوسيولوجي "آصف بيات" أن الرصيف بالنسبة للباعة ليس مجرد مكان مرتفع على حافتي الطريق يستخدم لتنقل المشاة، بل هو بالنسبة لهم فضاء يقيمون معه علاقات قوية باعتباره المكان المدر للمداخيل التي تسمح لهم بكسب لقمة العيش وإعالة أسرهم ومواجهة تكاليف الحياة ومتطلباتها الكثيرة.

لقد أدت السياسات الشعوبية للسلطة التي عملت على خلق نوع العقد بين الدولة من جهة والجماهير من جهة ثانية، تقوم فيه الأولى بتوفير الحاجات الضرورية مقابل الولاء من الثانية وهو ما أدى إلى خلق أجيال من الشعب تعتبر الدولة مصدر كل شيء وتنتظر الحصول على المسكن والوظيفة والخدمات والسلع بتكلفة معقولة، إلا أن الانفتاح الليبرالي وانتشار نمط اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة في الدول النامية أدت إلى تخلي الدولة عن شريحة كبيرة من مواطنيها من خلال تقليل الإنفاق على البرامج الاجتماعية ورفع الدعم عن السلع الأساسية وخصخصة القطاع العام، وهو ما أدى إلى انضمام أعداد كبيرة إلى فئة مهمشي الحضر أو فقراء الحضر أو سكان الحضر المطحونين[10]، وأدى ذلك إلى خلق حالة من المنافسة الشديدة على الموارد التي أصبحت نادرة وانتشار نوع من الشعور بالفردانية لدى الناس الذين أصبحوا يميلون إلى الاعتماد على أنفسهم للحصول على تلك الموارد بصفة شخصية وفردية.

من خلال الدراسة تبين لنا أن الباعة عبارة عن مزيج من الأشخاص الذين ينحدرون من خلفيات اجتماعية مختلفة ومن جميع المستويات التعليمية، بدءا من الأطفال الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية، إلى المراهقين الذين رسبوا في امتحانات الباكالوريا، إلى غاية الجامعيين الذين لم t شهاداتهم للظفر بوظائف حكومية، مرورا بأصحاب السوابق العدلية الذين يمنعهم القانون من الممارسة التجارية، وصولا إلى الأسر المعدمة أو حتى ذات الدخل المتدني التي يسعى أربابها إلى استكمال المبالغ الضرورية للمصاريف الشهرية، وهذه الفئة في توسع مطرد نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد بعد انخفاض أسعار البترول والتي أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى وذوبانها شيئا فشيئا.

في نقاشاتنا مع باعة الرصيف حول الطرق التي استخدموها لاحتلال الرصيف دون تلقي معارضة من السكان وأصحاب المحلات وكيف يتعايشون معهم وكيف يتعاملون مع الشرطة أوضحوا لنا أن احتلال الرصيف لا يكون في الأغلب بطريقة عفوية ومباشرة، إنما يتطلب مجموعة من الخطوات قدرا كبيرا من التخطيط والإعداد، والكثير من الحذر والمناورات، ويقوم الباعة بالسيطرة على الرصيف بطريقة تدريجية، فهم يقومون أولا بتحسس المكان، وقضاء وقت فيه ومراقبته عن كثب، ونسج علاقات اجتماعية خاصة مع أصحاب المحلات والسكان المؤثرين في المنطقة تسمح لهم بفهم السياق العام للمكان، بعد ذلك يقومون باستثمار المعرفة التي اكتسبوها والعلاقات التي نسجوها من أجل القيام ببعض الأعمال التجارية البسيطة جدا، بطريقة أقرب إلى التخفي، ويسعون إلى شراء رضى من حولهم من الناس من خلال تقديم بعض الخدمات المجانية لأصحاب المحلات والسكان مثل تنظيف الرصيف والمناطق المحاذية للمحلات، وخلال العملية يقومون بتحسين ردود الفعل ويتجنبون الدخول في أي مواجهات أو التسبب في أي مشاكل في محاولة للحصول على القبول في الوسط الجديد إلى أن يصبح وجودهم أمرا عاديا ومقبولا، وهنا ينطلقون إلى مرحلة جديدة من الزحف فيقومون بتوسيع الحيز الذي يشغلونه وتطوير أعمالهم وتكبيرها، ويقومون بجذب أفراد

جدد والسماح لهم بالتموضع بالقرب منهم، وهم غالبا من الأقارب أو الجيران أو أبناء الحي الذي يسكنونه، وهذه الاستراتيجية مهمة جدا لأنها تسمح لهم بتقوية جانبهم والفوز في أي مواجهات محاملة مع باعة آخرين، ومن بين الاستراتيجيات التي يقومون بتوظيفها عملية الاندماج في الدورة التجارية للمحلات القريبة منهم من أجل جعل وجودهم مفيدا ومربحا لهم ولمن حولهم من التجار والسكان المجاورين، فمثلا يقومون بتأجير خطوط كهرباء من المنازل القريبة أو إعادة شراء السلع من المحلات المجاورة وإعادة بيعها.

يعتبر مدخل "الزحف الهادئ للمعتاد"[11] الإطار الأكثر ملاءمة لتفسير وفهم ظاهرة باعة الرصيف ويشير المصطلح إلى "الأفعال غير الجمعية المباشرة التي تتسم بالنفوس الطويل لأفراد وأسر متفرقين أثناء سعيهم لسد حاجاتهم الضرورية وذلك بطريقة غير قانونية وهادئة".[12]

إن فكرة الزحف الهادئ، تصف عملية التقدم أو الزحف الهادئ والبطيء ولكنه الزحف المثابر للأفراد العاديين نحو ما هو مملوك من قبل الآخرين وما هو قوي أي النطاق العام وذلك من أجل البقاء وتحسين حياتهم[13]، متمثلا في صور من النضال المفتوح والعابر وهو يختلف تماما عن المداخل التفسيرية القديمة، فهو ليس "حركة اجتماعية"، وليس "استراتيجية البقاء" وليس "مقاومة يومية" لمجموعة من الأسباب:

أولا: إن عدم وجود تنظيم بنائي واضح المعالم، وعدم وجود أيديولوجية، وعدم وجود قيادة لهذا الزحف الهادئ تجعله يختلف عن "الحركات الاجتماعية".

ثانيا: أن المكاسب التي يتحصل عليها هؤلاء الفقراء لا تكون على حساب الفقراء الآخرين ولا على حساب أنفسهم كم هو الحال في "استراتيجية البقاء"، بل على حساب الدولة والأغنياء والجمهور العام.

ثالثا: يسعى الباعة للحصول على المزيد وتوسيع الحيز الذي يقع تحت أيديهم وكسب مواقع جديدة بصفة مستمرة، في صور من الزحف المتراكم الذي لا يتوقف، وهو ما يميز تحركاتهم عن نضالات "المقاومة الدفاعية".[14]

رابع: يبقى الهدف الأساسي لهذا الزحف بعيدا عن صبغة سياسية لأنه يسعى إلى إعادة توزيع الخدمات الاجتماعية في شكل الحصول بطرق مباشرة وغير قانونية على مظاهر الاستهلاك الجمعي، مثل الأرض والكهرباء والحصول على الحيز العام مثل الرصيف والحصول على الفرص مثل مواقع تجارية أفضل.[15]

يدخل هؤلاء الباعة في مخاطرتهم بشكل فردي مدفوعين بقوة الحاجة ودون كثير الضوضاء ويتجنبون عن عمد الجهود الجمعية والعمليات الواسعة النطاق وإذاعة ما يقومون به على الملأ.[16]

وهنا نتساءل لماذا؟

لأنهم ببساطة لا ينضوون تحت كيان بنائي نظامي مثل عمال المصانع أو طلبة الجامعات، يمكن من خلاله أن يعبروا عن مطالبهم، وبالتالي فهم لا يمتلكون قوة تنظيمية يمكن أن تحدث تأثيرا، وبالتالي فبدلا من الاحتجاج وإعلان المطالب فإنهم يتحركون بشكل مباشر لسد حاجاتهم بشكل فردي ومتفرق تحت ضغط الضرورة التي تبرر أفعالهم غير القانونية باعتبارها طرق أخلاقية أو حتى طبيعية للحفاظ على الحياة.[17]

الباعة والدولة: الصراع الحتمي

يدخل الباعة في علاقة معقدة مع الدولة وممثليها من السلطات محلية والشرطة وهي علاقة شديدة التعقيد تعتمد على الكر والفر، فالباعة يسعون إلى استثمار الرصيف من أجل تأمين مداخيل ضرورية لبقائهم، بينما تسعى الدولة من أجل فرض النظام وتحرير الفضاء العام والسماح لكل المواطنين باستخدامه والاستفادة منه على قدم المساواة، كما تسعى إلى إثبات وجودها وسلطتها بالإيحاء بسيطرتها على الأوضاع، وعليه فإن الصدام بين الطرفين أمر حتمي لا مفر منه عاجلا أو آجلا.

وهنا نتساءل، إذا كان الصراع بين الدولة والباعة أمرا حتميا فما هي أسبابه الحقيقية؟

بداية نشير إلى أن الخطاب الرسمي للدولة يعتبر تجارة باعة الرصيف تهديداً للاقتصاد الوطني، وضرباً لمداخيل الخزينة العمومية، يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة بسبب التهرب الضريبي، إلا أن الدولة حين تكون "رخوة"، وفي أوقات الأزمات ووضعيات الغليان الاجتماعي والترهل المؤسساتي كما حدث عقب أحداث الربيع العربي، تتسامح مع هؤلاء الباعة شرط أن يكون تواجدهم على الرصيف محدودا، وأن يحافظوا على الحد الأدنى لوظيفته الأساسية المتمثلة في تسهيل حركة الراجلين.

يلعب الاقتصاد غير الشرعي دورا مهما في عملية صيانة التوازن الاجتماعي في المدينة وفي ادماج الفقراء والمهمشين في الدورة الاقتصادية، من خلال تقديم منتوجات وخدمات في متناول محدودي الدخل وتلبي حاجات شريحة كبيرة من السكان.

ورغم ذلك فإن الدولة لا تسمح مطلقا بالتوظيف السياسي للفضاءات العامة، مخافة المنافسة السياسية لتيارات مناوئة للسلطة واستخدامه من طرف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وهو ما يفسر إقدامها على قمع الاحتجاجات السلمية للحرس البلدي سنوات 2011 و2012 وقمع احتجاجات الأساتذة المتعاقدين 2015، بدعوى أن هناك أحزابا سياسية ونقابات تستغلها سياسيا لضرب استقرار البلاد.

تتساهل الدولة مع الباعة طالما لا يشكل وجودهم مشكلة أو يتسبب في تظلمات وشكاوى من طرف باقي المواطنين بل ويتم تسويق خطاب تبريري عير رسمي يكون مغلفا بطابع ديني حول حق هؤلاء الباعة "المساكين" في الحصول على فرصة لكسب رزقهم بطريقة "شريفة" بدل توجههم للانحراف والسرقة والاعتداءات، وهذا الخطاب متداول بشدة حتى لدى المواطنين الأكثر تضررا كشكل من أشكال التآزر والتضامن المعنوي، وطالما حافظ هؤلاء الباعة على حد أدنى من وظائف الرصيف.

من جهة أخرى تنظر الدولة في كثير من الأحيان إلى الموضوع من زاوية تحررها من واجبها تجاه هؤلاء المعدمين وتجد في نشاطهم كباعة طريقة للتخلص من ضغوطهم وفرصة لتجنب أعباءهم المالية والاجتماعية.

إلا أن العلاقة بين الدولة وهؤلاء الباعة أكثر تعقيدا مما تبدو عليه للوهلة الأولى، فهي علاقة محكومة بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة الحديثة نفسها.

فالدولة الحديثة حسب ميشال فوكو قامت على فكرة المراقبة والمعاقبة[18]، أي القدرة على تعقب ومراقبة الأفراد طوال حياتهم، وهو ما يؤدي إلى ظهور رهاب مستمر وشعور دائم بالرقابة يسري في المجتمع الحديث بدءا بالسجون والمنازل المحمية والشرطة والموظفون والمعلمون وصولا إلى كل النشاطات اليومية، وهي تستخدم كل أجهزتها من أجل ضبط المجتمع ومراقبة سلوك أفراده، ليس فقط باستخدام حقها الشرعي في ممارسة العنف والعقاب وإنما كذلك من خلال إعادة انتاج المعرفة بما يخدم سيطرتها على المجتمع.

ومن هنا فإن هؤلاء الباعة حين يسعون لتحقيق الاستقلال عن الدولة ومؤسساتها فإنهم يشكلون مشكلة كبيرة للدولة، كيف ذلك؟

تشكل الحداثة بالتزاماتها وتعاقداتها أمرا مكلفا لهؤلاء الباعة، فهم يريدون الاستفادة من منافعها لكنهم لا يستطيعون تحمل تكلفة تلك المنافع، يريدون ممارسة الأعمال التجارية والحصول على الأرباح وتأمين دخل معقول، لكن لا قدرة لديهم على دفع الإيجارات المرتفعة للمحلات، ولا على دفع تكاليف السجلات التجارية، ولا على دفع الضرائب وأقساط التأمين الاجباري، ولا تكاليف الحسابات البنكية وغيرها من المصاريف الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية، لذا يسعون إلى العيش خارج نطاق الدولة والمؤسسات الحديثة، ويقومون بتأسيس علاقاتهم على التبادلية والثقة والتفاوض وليس على أساس التعاقدات الرسمية، ويتوجهون إلى الأعمال المرتبطة بالفرد نفسه وليس العمل تحت النظام المعمول به في سوق العمل الحديث، ويلجؤون إلى أسلوب حل النزاعات غير الرسمي دون الذهاب للشرطة أو التقاضي أمام المحاكم، ويقترضون الأموال من بعضهم البعض وليس من البنوك.[19]

لهذا السبب يرفض هؤلاء الباعة كل الاقتراحات التي تقدمها لهم الدولة بتوفير محلات رسمية في محاولة لتسوية أوضاعهم، لأنهم يعون جيدا أن تحركهم خارج نطاق التعاقدات الرسمية أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية، ولأنهم يرغبون في الحفاظ على حريتهم بعيدا عن مؤسسات الدولة وما تمارسه عليهم من تعاقدات مكلفة ماديا، كما انهم لا يرغبون في التخلي عن "مركز المدينة" الذي يشكل لهم رمزا للفرص التجارية بما يوفره من كثافة اقتصادية وبشرية، بل قيل لنا أن الكثير منهم استفادوا بالفعل من محلات تجارية وبعد تجربة قصيرة قاموا بالتخلي عنها لعدم جدواها التجارية وعادوا لاحتلال الرصيف من جديد في مفارقة عجيبة.

مما سبق يتضح لنا أن هؤلاء الباعة في كل ما يقومون به إنما يسعون للاستقلال عن الدولة ومؤسساتها، وبهذا فهم يشكلون نسقا معارضا لنسق الدولة ويعمل وفق فلسفة تناقض الأسس التي قامت عليها الدولة نفسها، وهذا ما لا تتسامح الدولة بشأنه لأنه يعني ببساطة انهيارها المحتوم.

إن الاستقلال وعدم الرسمية (في الفاعلين والأنشطة والاماكن) يجعل ظاهرة الباعة ظاهرة غير شفافة، لأنها تبقي بعيدة عن دفاتر الحكومة هو ما يحرم الدولة من المعرفة الضرورية للممارسة السيادة ويحرمها من القدرة على المراقبة والمعاقبة.[20]

ومن هنا فإن الدولة تبذل قصارى جهدها لوضع الظاهرة تحت المراقبة، وتسخر كل الأساليب الممكنة لتحقيق ذلك، لكن حين تشعر أن كيان هؤلاء الباعة تضخم لدرجة تصبح معها مراقبتهم والتحكم فيهم أمرا مستحيلا فإنها تتحرك، لكن هذا التحرك لا يكون مباشرا، كذلك فهي تنتظر القطرة التي ستفيض الكأس، لأن

هؤلاء الباعة أنفسهم حين يصلون إلى درجة يعتقدون فيها أنهم أصبحوا أقوى من الدولة نفسها تخرج أفعالهم عن السيطرة وينساقون وراء سلسلة من المشاكل التي تجعل المحيط ينفر منهم وتتصاعد الشكاوى ضدهم، وهو ما يوفر التبرير الضروري الذي تبحث عنه الدولة لتتدخل دون أن تتسبب خنقا بل يستقبل المواطنون أنفسهم تحركها بالترحيب والإشادة.

يكون تدخل الدولة بسيطا ومحدودا ويكون هدفه ضمان الوظائف العامة للرصيف وتسهيل حركة المواطنين، ويستهدف أشخاصا بعينهم دون المساس بكل الباعة، وهذا التدخل يدفع الباعة أنفسهم إذ أحسوا سلطة الدولة إلى التراجع التكتيكي من خلال اللجوء إلى الشوارع الخلفية والأقل استراتيجية والتي يصعب مراقبتها ومن خلال تقديم الرشاوي أو الخدمات المجانية للمسؤولين المحليين، ومن خلال إزالة بعض مظاهر التعدي الصارخ، ويدخلون في مفاوضات مع السلطات ويقدمون تنازلات ويسعون للوصول إلى تفاهمات ترضي الطرفين.

لكن في أحيان أخرى يصبح التوصل إلى حلول ترضي كل الأطراف أمرا مستحيلا، وهنا يكون تدخل الدولة في العادة صارما لا يبقي ولا يذر، كما حدث في شهر رمضان الماضي حين تكاثرت أعداد الباعة بشكل لا يصدق وانضم لهم بعض المجرمين وأصحاب السوابق العدلية، وقام الكثير منهم ببناء ما يشبه المحلات وتزويدها بالكهرباء وتسببوا في إغلاق الكثير من الطرق تماما في وجه الراجلين، وشكلوا ما يشبه الفضاءات المغلقة التي انتشرت فيها الكثير من المظاهر المشينة مثل بيع المخدرات والخمور والتحرش الجنسي والسرقات والاعتداءات والمشاجرات، ليس هذا فحسب بل حين حاولت الدولة عن طريق الشرطة المحلية فرض حد أدنى من النظام قوبلت بمقاومة عنيفة من طرف هؤلاء الباعة، وهنا وصل الأمر حدا لا يمكن السكوت عنه، فقامت الدولة باستدعاء قوات مكافحة الشغب وتم التخلص كليا من كل التعديات التي قام الباعة ببنائها وحرقها وتنظيف مركز المدينة منهم تماما، وتم تسيير دوريات أمنية كلفت بالضرب بيد من حديد على بائع تسول له نفس احتلال الرصيف من جديد، لكن الأمر لم يدم طويلا، فلم يمر سوى أسبوعان حتى بدأ يظهر هنا وهناك بعض الباعة الذين كان يتم مطاردتهم وبدأ العدد يزيد شيئا فشيئا وعادت ريمة لعادتها القديمة.

خلاصة الدراسة

من خلال هذه الدراسة المتواضعة توصلنا إلى مجموعة من الخلاصات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تعتبر ظاهرة الاستيلاء على الرصيف كنوع من البارومتر لقوة الدولة، فكلما قويت الجولة وأحكمت سيطرتها على الفضاء العام نقصت عمليات الاستيلاء على الرصيف، وكلما ضعفت الدولة ازدادت عمليات الاستيلاء على الرصيف.
- تعتبر ظاهرة الاستيلاء على الرصيف مقياسا لنجاح أو فشل سياسات الدولة في التوزيع العادل للدخل
- تتغاضى الدولة عادة عن عمليات الاستيلاء على الرصيف إذا كانت بسيطة ومحدودة ويمكن التحكم فيها

الهوامش

1 - آصف بيات. ترجمة: أحمد زايد، الحياة كسياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

- 2المرجع نفسه.

3 - Jurgen Habermas, structural transformation of the public sphere: an inquiry in to a category of bourgeois society, translated by: Thomas Burger, massachussets institute of technology, 1989.

-4جيمس جوردن فينليسون. ترجمة محمد أحمد الروبي، يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة جدًّا، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2015، ص 28.

5 - أرماندو سلفاتوري. المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.

6 - سمية عبد المحسن، مفهوم المجال العام وجدوى دراسته في مجتمعاتنا، مركز الحضارة للدراسات السياسية. على الرابط: http://www.hadaracenter.com/pdfs/المجال%20العام.pdf.

7 - Habermas Jurgen. "L'espace public", 30 ans après. In: Quaderni. N. 18, Automne 1992. Les espaces publics. pp. 161- 191.

8 - Mohamed KERROU. (dir.) Public et privé en Islam. Espaces, autorités et libertés, coll. Connaissance du Maghreb, Paris, IRMC-Maisonneuve & Larose, 2002.

- 9جيمس جوردن فينليسون. مرجع سابق. ص27.

- 10آصف بيات، مرجع سابق، ص 97.

11 - آصف بيات. مرجع سابق، ص 100.

12 - المرجع نفسه، ص 101.

13 - المرجع نفسه، ص 121.

14 - المرجع نفسه، ص 189.

15 - المرجع نفسه، ص ص 189، 190.

16 - المرجع نفسه، ص 126.

17 - آصف بيات. مرجع سابق، ص 125-127.

18 - ميشال فوكو. المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة: علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990.

19- آصف بيات. مرجع سابق، ص ص 127،128.

20 - المرجع نفسه، ص ص 134،133.